



## **The Impact of Relying on Cloud Accounting Services in Reducing the Standards Overload in Light of Approving the Application of International Financial Reporting Standards (IFRSs) in the local Environment**

### **An Analytical Study of the Opinions of a Sample of Managers and Employees of the Accounting and Financial Departments in Commercial Banks in the Kurdistan Region/Iraq**

Researcher: Salim Yousif Mostafa  
College of Administration and Economics  
University of Salahaddin-Erbil  
[salm.mostafa@su.edu.krd](mailto:salm.mostafa@su.edu.krd)

Assist. Prof. Dr. Ahmed Mohammed Abdulhafedh  
College of Administration and Economics  
University of Salahaddin-Erbil  
[ahmed.khalel@su.edu.krd](mailto:ahmed.khalel@su.edu.krd)

#### **Abstract:**

The study aims to know the impact of relying on cloud accounting services in reducing the accounting standards overload resulting from application of international financial reporting standards (On the banks of study sample), by analyzing the opinions of a sample of managers and employees working in the accounting and financial departments of commercial banks operating in the Kurdistan Region/Iraq. To achieve the goal of the study, the researchers, and on the practical side of the study, designed a questionnaire specifically for the study. Which included a set of questions (phrases) related to the variables and their dimensions. Which were distributed to the sample consisting of 107 individuals, then they were used both the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) and the (Easy Fit) statistical program for analyzing the data, and through statistical analysis a number of conclusions have been reached. The most important of which is that reliance on cloud accounting services can significantly reduce the overload of accounting standards (According to the opinions of the study sample individuals). Which leads to the recommendation that banks (The study sample) should be move towards accreditation on these services because of their impact on (Cost saving, time reduction, and increasing the efficiency of accounting work).

**Keywords:** Cloud accounting, Standard overload, IASs, IFRSs, Commercial banks.

## أثر الاعتماد على خدمات المحاسبة السحابية في التخفيف من عبء المعايير في ظل إقرار تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRSs) في البيئة المحلية دراسة تحليلية لآراء عينة من مدراء وموظفي الأقسام المحاسبية والمالية في المصارف التجارية في إقليم كردستان / العراق

أ.م.د. أحمد محمد عبد الحافظ  
كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة صلاح الدين-أربيل

الباحث: سالم يوسف مصطفى  
كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة صلاح الدين-أربيل

### المستخلص:

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر الاعتماد على خدمات المحاسبة السحابية في التخفيف من عبء معايير الإبلاغ المالي الدولية، وذلك من خلال تحليل آراء عينة من المديرين والموظفين العاملين في الأقسام المحاسبية والمالية في المصارف التجارية العاملة في إقليم كردستان / العراق، ولتحقيق هدف الدراسة فلقد قام الباحثان وفي الجانب العملي من الدراسة بتصميم استمارة استبانة خاصة بالدراسة والتي تضمنت مجموعة من الأسئلة (العبارات) الخاصة بالمتغيرات وأبعادها، والتي تم توزيعها على العينة المكونة من (107) فرداً، وتم معالجة البيانات باستخدام كل من برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) والبرنامج الإحصائي (Easy Fit)، ومن خلال تحليل الإجابات فلقد تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات أهمها أن الاعتماد على خدمات المحاسبة السحابية يمكن أن يخفف (يقلل) وبشكل ملحوظ من عبء المعايير المحاسبية (بحسب آراء الأفراد عينة الدراسة)، وهو ما يقود إلى التوصية بضرورة حث المصارف (عينة الدراسة) للتوجه نحو الاعتماد على هذه الخدمات لما لها من أثر في (توفير الكلفة، تقليل الوقت، زيادة كفاءة العمل المحاسبي).

**الكلمات المفتاحية:** المحاسبة السحابية، عبء المعايير المحاسبية، معايير المحاسبة الدولية، معايير الإبلاغ المالي الدولية، المصارف التجارية.  
**المقدمة:**

مرت عملية تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (معايير إعداد التقارير المالية الدولية) في العراق بمراحل وخطوات متتالية بدءاً من العام 2004. والتي كان ثمرتها صدور قرار البنك المركزي العراقي ذو العدد 9/12 والمؤرخ في 2016/1/4 (الصادر عن المديرية العامة للإصدار والخزائن/قسم الإصدار والحسابات) والقاضي بإلزام المصارف العراقية كافة (وشركات التأمين) بالتحول من تطبيق النظام المحاسبي الموحد (للمصارف وشركات التأمين) إلى تطبيق المعايير الدولية وإعداد الحسابات الختامية للسنة المالية 2016 وفقاً لهذه المعايير.

وتشير تجارب الدول التي سبقت العراق في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لوجود عدد من الأعباء المرافقة للالتزام بتطبيق هذه المعايير فيما أُصطلح عليه في الأدب المحاسبي بـ (عبء المعايير Standards Overload) للإشارة إلى عدد من المشاكل المصاحبة لتطبيق المعايير.

إن ما يميز المحاسبة كمهنة ويجعلها قادرة على الاستمرار خلال المراحل الزمنية التي مرت بها هو تأثيرها ببيئتها وتأثيرها فيها حيث نشأت (المحاسبة) وتطورت كنتيجة لتطور بيئتها مع

قدرتها على الاستفادة من التطورات في مجالات العلوم والمعارف الأخرى واستغلالها لتطوير العمل المحاسبي، وتعد المحاسبة السحابية (Cloud Accounting) واحدة من المستجدات المهمة التي ترى بعض الآراء أنها سوف تعيد تشكيل مهنة المحاسبة لما لهذه الخدمات من مزايا منها سهولة الاستخدام وسهولة إعداد التقارير المالية وتوزيعها بما يتناسب مع الاحتياجات المختلفة من هذه التقارير وغيرها من المزايا التي تحققت عنها كمزايا للشركات المستخدمة لها بشكل عام والشركات الصغيرة والمتوسطة بوجه خاص والتي كان من أهمها الاستفادة من مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشبكات فلا يمكن تصور مهنة المحاسبة في الوقت الراهن بدون الدعم الذي يمكن الحصول عليه من تكنولوجيا المعلومات.

### المبحث الأول: منهجية الدراسة ودراسات سابقة

#### أولاً. منهجية الدراسة:

**مشكلة الدراسة:** إن إقرار تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على القطاع المصرفي في العراق يعد بلا شك خطوة مهمة في طريق إصلاح النظم المحاسبية في العراق ومطلباً مهماً من مطالب تطوير المهنة التي بقيت لأمد طويل محاطة بقيود النظم المحاسبية الموحدة وتطبيقاتها وممارساتها المحدودة والمقيدة، إلا أن إلزام المصارف التجارية بتطبيق هذه المعايير بدون التهيئة المسبقة وبدون إعداد البنية التحتية اللازمة لتطبيقها سوف يؤدي وبما لا يقبل الشك أو الجدل إلى مجموعة من التبعات والنتائج التي يمكن أن تشكل عبئاً على المصارف التجارية المطبقة لهذه المعايير، وهو ما أقرته واعترفت به العديد من الدول التي سبقت العراق في تجربة تطبيق هذه المعايير. وهذا ما يمثل دافعاً مهماً باتجاه البحث عن الحلول المناسبة التي يمكن من خلالها التخفيف من هذه الأعباء أو الخدمات والتي يمكن أن تكون خدمات المحاسبة السحابية أحدها لما لهذه الخدمات من مزايا ومنافع مهمة.

وتمثل الأسئلة الآتية الأفكار الرئيسية التي تقوم الدراسة على أساس الإجابة عنها:

١. ما هي الأعباء التي يمكن أن تتحملها المصارف التجارية المحلية نتيجة لإلزامها بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية؟
  ٢. ما هو مفهوم خدمات المحاسبة السحابية، وما هي المزايا المتحققة من استخدام خدمات المحاسبة السحابية؟
  ٣. كيف يمكن الاستفادة من خدمات المحاسبة السحابية للتخفيف من عبء تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية من قبل المصارف التجارية (عينة الدراسة)؟
- أهمية الدراسة:** تتمثل أهمية الدراسة فيما يأتي:
١. أنها تتطرق لموضوع على قدر كبير من الأهمية والمتمثل بإلزام المصارف التجارية العاملة في البيئة المحلية بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، وما يمكن أن ينتج عنه من انعكاسات مؤثرة على مهنة المحاسبة في العراق وما يتصل بها من قوانين سواء ما يتعلق منها بتنظيم المهنة من جانب، أو ما يتعلق بالقوانين المنظمة لأعمال الشركات والضرائب من جانب آخر.
  ٢. إنها توجه النظر إلى إمكانية الاستفادة من التطورات التكنولوجية المرتبطة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والشبكات والعالم الرقمي في العمل المحاسبي بشكل عام، وفيما يتعلق بخدمات المحاسبة السحابية والمزايا المتحققة عنها كأداة يمكن استغلالها من قبل المصارف التجارية (عينة الدراسة) للتخفيف من عبء المعايير من جانب آخر.

**أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى:

1. توضيح الآثار المترتبة عن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية من قبل المصارف التجارية العاملة في البيئة المحلية.
2. توضيح مفهوم خدمات المحاسبة السحابية، وبيان المستلزمات الواجب توافرها للاستفادة من هذه الخدمات.
3. توضيح المزايا المترتبة عن استخدام خدمات المحاسبة السحابية فضلاً عن بيان أهم المعوقات التي يمكن أن تحد من إمكانية الاستفادة من هذه الخدمات.
4. بيان مجالات استفادة المصارف التجارية (عينة الدراسة) من خدمات المحاسبة السحابية فيما يتعلق بمجال التخفيف من عبء المعايير.

**فرضيات الدراسة:** في ضوء تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها تم تحديد الفرضيات الآتية:

**الفرضية الأولى:** وجود مجموعة من الأعباء التي تقع على المصارف التجارية (عينة الدراسة) الملزمة بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

**الفرضية الثانية:** يوجد إدراك لمزايا الاعتماد على خدمات المحاسبة السحابية من قبل أفراد عينة الدراسة

**الفرضية الثالثة:** هناك علاقة وتأثير لاعتماد خدمات المحاسبة السحابية من قبل المصارف التجارية (عينة الدراسة) في التخفيف من عبء تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

**منهج الدراسة:** للوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها فقد اتبع الباحثان المنهجين الآتيين:

**المنهج المعياري:** سيتم في هذا الجانب الاعتماد على المدخل الاستنباطي لصياغة الفرضيات البحثية من خلال تحليل المعلومات الواردة في المصادر المتعلقة بموضوع الدراسة من وثائق رسمية ورسائل وأطاريح جامعية، وكذلك من البحوث المنشورة والمقالات العلمية المحكمة، فضلاً عن الكتب العلمية والبحوث والمقالات العلمية المحكمة ذات الصلة بموضوع الدراسة لاستنباط فرضيات الدراسة.

**المنهج الوضعي:** سيتم في هذا الجانب الاعتماد على المدخل الاستقرائي والذي سيتم فيه إعداد استمارة استبانة تم إعدادها وتصميمها خصيصاً من قبل الباحثان لغرض اختبار فرضيات الدراسة، والتي تم فيها طرح مجموعة من الأسئلة (العبارات) التي تمثل الأفكار الرئيسة للدراسة، والتي سيتم بناءً على تحليلها الوصول إلى النتائج التي إما أن تؤكد أو تنفي فرضيات الدراسة، وهو ما يرغب الباحثان الوصول إليه للخروج بعدد من الاستنتاجات التي تعزز الهدف الرئيس للدراسة.

**عينة الدراسة:** تتكون عينة الدراسة من مجموعة من المديرين والموظفين العاملين في الأقسام والشعب المحاسبية والمالية في المصارف التجارية العاملة في إقليم كردستان وفروعها، فضلاً عن فروع المصارف في محافظات المركز والمتواجدة في الإقليم.

**حدود الدراسة:**

**حدود عينة الدراسة:** لأغراض إتمام الدراسة فلقد تم اختيار المصارف التجارية (وفروعها) العاملة في إقليم كردستان فضلاً عن فروع المصارف في محافظات المركز والمتواجدة في الإقليم بعدها شركات مساهمة (خاصة وعامة) حيث تم إلزام هذه المصارف بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRSs، IASs) بموجب الأمر الصادر عن البنك المركزي العراقي والمشار إليه في مقدمة الدراسة منذ السنة المالية 2016، وهو ما يجعلها أساساً مناسباً لدعم أفكار الدراسة واختبار

فرضياتها وبالتالي تكوين وبناء الاستنتاجات التي يمكن تعميمها بعد الانتهاء من الدراسة على عموم المصارف العاملة في العراق.

ثانياً. دراسات سابقة:

١. دراسة (احمد) (2020): "العوامل المؤثرة على توجه الشركات للاعتماد على المحاسبة السحابية" دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العاملة في إقليم كردستان.

هدفت الدراسة إلى بيان أهم العوامل التي قد تؤثر على توجه الشركات للاعتماد على خدمات المحاسبة السحابية وذلك من خلال تقديم نظرة عامة عن مفهوم المحاسبة السحابية، فوائدها، معوقاتهما، مخاطرها، والاجراءات المستقبلية الواجب اتخاذها لتطبيق المحاسبة السحابية، وقامت الباحثة بتصميم استمارة استبانة تم توزيعها على أفراد مجتمع الدراسة المكون من الشركات المساهمة العاملة في إقليم كردستان والبالغ عددها (12) شركة والتي تم ومن خلال تحليل الإجابات عن الأسئلة التي تم طرحها فيها وباستخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية فقد توصلت الدراسة إلى أن المحاسبة السحابية تمتلك عدداً من المزايا، مما يجعلها أنسب بيئة تطويرية في القرن الواحد والعشرين يمكن للشركات التوجه للاعتماد عليها من أجل تطوير وتحسين نظم معلوماتها بشرط امتلاك رؤية واضحة لما ترغب به تلك الشركات في تحقيقه. وأوصت الدراسة بأنه يجب على الشركات التركيز على الفوائد المتوقعة من الاعتماد على خدمات المحاسبة السحابية لبناء برامج أكثر إيجابية نحو تلك الخدمات من دون اهمال سهولة استخدامها من خلال إيجاد التشكيلة المناسبة والملائمة لمواردها وقدراتها التكنولوجية من حيث العوامل التكنولوجية والمالية والمخاطر على وجه الخصوص.

٢. دراسة (حامد واخرون) (2019): "معوقات التحول من النظام المحاسبي الموحد إلى معايير المحاسبة الدولية في قطاع المصارف في إقليم كردستان/العراق (دراسة استطلاعية لأراء عينة من معدي القوائم المالية في المصارف والمراقبين في قسم مراقبة المصارف في البنك المركزي/فرع أربيل)"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى الحاجة إلى التحول من النظام المحاسبي الموحد إلى معايير المحاسبة الدولية في قطاع المصارف وتشخيص ابرز المعوقات التي تواجهها المصارف في عملية التحول تلك، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثون بتصميم استمارة استبانة تم توزيعها على أفراد مجتمع الدراسة الذي تكون من معدي القوائم المالية والمراقبين في البنك المركزي/أربيل وبواقع (52) استبانة ومن خلال تحليل الإجابات عن التساؤلات التي تم طرحها في الاستبانة وباستخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية فقد توصلت الدراسة إلى أن من أهم المعوقات التي تواجه التحول من النظام المحاسبي الموحد إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية تتمثل في عدم وجود تطبيق تجريبي لمعايير المحاسبة الدولية قبل اصدار قرار التحول من قبل البنك المركزي والقصور في فتح الدورات التدريبية ونشر المعرفة عن معايير المحاسبة الدولية لمعدي القوائم المالية في المصارف ولمراقبي الحسابات.

٣. دراسة (Wahhab et al.,) (2020):

The Influence of Cloud Accounting Applications on the Accounting and Auditing Profession in Iraq

تأثير تطبيق المحاسبة السحابية على مهنة المحاسبة والتدقيق في العراق: هدفت هذه الدراسة إلى عرض مفاهيم المحاسبة السحابية بشكل عام وتطبيقاتها في العديد من الشركات في

العالم، فضلاً عن عرض أهم مزاياها ومدى قابليتها للتطبيق في الشركات العراقية من جانب، والآثار المتوقعة لهذه التطبيقات التكنولوجية الحديثة بالنسبة لمهنة المحاسبة والتدقيق في العراق من جانب آخر، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور المهم لتطبيقات المحاسبة السحابية في الشركات العراقية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في المستقبل وتأثيرها على مهنة المحاسبة والمراجعة. ولتحقيق أهداف الدراسة فلقد اعتمدت الدراسة في جانبها العملي على استبانة تم تصميمها لغرض اختبار تأثير تطبيق المحاسبة السحابية على مهنة المحاسبة والمراجعة في العراق، ولقد قام الباحثون بتوزيع (100) استبانة على عينة من اساتذة الجامعات ومراجعي الحسابات والمراجعين العاملين في مكاتب التدقيق العراقية. ولقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها هو أن تطبيق المحاسبة السحابية في الشركات العراقية يساهم في دعم وتعزيز مهنة التدقيق في العراق.

إن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات التي سبق استعراضها في الفقرة السابقة هو أنه وبالرغم من قدم موضوع عبء المعايير والذي يمثل أحد الأعراض الجانبية السلبية الناتجة عن تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، ورغم وجود عدد من الدراسات التي قامت بدراسة وتحليل تلك الأعباء وطرح بعض المعالجات أو الحلول لتفادي أو تخفيف هذه الأعباء إلا أن الحلول المقترحة من قبل تلك الدراسات لم تصل إلى معالجات نهائية وحاسمة لمشكلة عبء المعايير وتقدم الدراسة الحالية حلاً حديثاً ومناسباً لظروف البيئة المحلية يمكن من خلاله معالجة أكثر من ناحية من نواحي عبء المعايير.

### المبحث الثاني: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

#### أولاً. المحاسبة السحابية Cloud Accounting

١. مفهوم المحاسبة السحابية: تعددت التعريفات التي تحدد مفهوم المحاسبة السحابية، حيث تم طرح مفهوم المحاسبة السحابية (Cloud Accounting) لأول مرة من قبل (Ping & Xuefeng) في العام 2011. على أنها "استخدام الحوسبة السحابية في الانترنت لبناء نظام معلومات محاسبي افتراضي" لتتوالى بعدها التعريفات للمحاسبة السحابية والتي من أهمها ما يأتي:

"مفهوم حديث في معالجة البيانات المحاسبية على أساس مفهوم الحوسبة السحابية، والتي تمثل مجموعة من خدمات الحوسبة الموزعة والتطبيقات والوصول إلى المعلومات وتخزين البيانات دون أن يحتاج المستخدم إلى معرفة الموقع المادي وتكوين الأنظمة التي تقدم هذه الخدمات" (Mihalache, 2011: 786)

"نظام معلومات محاسبي يمكن الوصول الفوري إليه في أي وقت ومن أي مكان من خلال الاتصال بشبكة الانترنت بدون الحاجة إلى تثبيت مسبق للبرامج المحاسبية على أجهزة الحاسوب أو الخوادم في الشركة". (Prichici & Ionescu, 2015: 491)

"استخدام الخدمات المحاسبية دون الحاجة على تثبيت أي برامج بشركة المستخدم (العميل) ويتم تخزين بيانات شركة العميل ومعالجتها بشكل آمن على خوادم مجهز الخدمات المحاسبية في السحابة" (طه، ٢٠١٨: ٧٥)

ويمكن (للباحثين) من خلال التعريفات السابقة استنتاج ما يأتي:

أ. خدمات المحاسبة السحابية هي امتداد لخدمات الحوسبة السحابية حيث أن نموذج المحاسبة السحابية هو مزيج من مبادئ الحوسبة السحابية والممارسات المحاسبية.

ب. إن المحاسبة السحابية هي خدمات يتم تقديمها من قبل مواقع لشركات معتمدة متخصصة بتقديم الخدمات المحاسبية عالية الجودة.

ج. إن خدمات المحاسبة السحابية تعتمد وبشكل أساسي ومباشر على تقنيات شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) ولا يقتصر على موقع مادي واحد.

د. إن المحاسبة السحابية هي نظام معلومات محاسبي افتراضي قائم على أساس معالجة البيانات المحاسبية بتطبيق ممارسات محاسبية محددة بمعايير ومبادئ محاسبية عالية الجودة.

٢. **الحاجة إلى خدمات المحاسبة السحابية:** تمثل خدمة المحاسبة السحابية الحالية والتي يقدمها عدد من مزودي خدمات المحاسبة السحابية (مثل شبكة أعمال Beijing، Shenzhen Kingdee، Xero Books، Zoho Books، Quek Fresh Books، Huacai Accounting Online GoDaddy، Quck Books online Plus، Free Agent، Account Edge Pro، Wave، Kashoo، One Up، Bookkeeping) خدمة سحابية متطورة تضم عدداً من الخدمات المحاسبية المهمة التي يمكن تقديمها للعملاء حيث تضم هذه الخدمات:

١. إعداد وتنظيم القوائم والتقارير المالية بحسب المعايير المحاسبية المحلية والدولية.
٢. تقديم الاستشارات المالية والضريبية للمستخدمين (العملاء).
٣. تقديم الحلول والملاحظات المحاسبية التلقائية لمختلف العمليات والمعاملات.
٤. مراجعة تلقائية من أجل ضمان الترابط بين المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف في الشركة المعنية.

٥. إعداد القوائم المالية الدورية فضلاً عن التقارير المالية والإدارية والكفوية والإنتاجية.

٦. استخدام خطط بديلة لإعداد التقارير المحاسبية باستخدام مختلف أنواع المعايير.

هذا وقد ساعدت خدمات المحاسبة السحابية الكثير من أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع بقاع العالم على إعداد ومسك حساباتهم من خلال شركات محاسبية متخصصة تقوم بتقديم طيف واسع من الخدمات المحاسبية ودون الحاجة لوجود المحاسبين الدائمين والمؤهلين تأهيلاً عالياً، وهو ما أدى إلى تخفيض تكاليف إعداد القوائم والتقارير المالية في هذه الشركات من جانب، وتحسين قدرة هذه الشركات للامتثال لمتطلبات المعايير المحلية والدولية من جانب آخر. (Dimitru & Matei, 2015: 1259). وبحسب عدد من الآراء فإن هناك أسباب عدة تدفع الشركات نحو التوجه للاعتماد على خدمات المحاسبة السحابية ومن أهمها ما يأتي (Khanom, 2013: 33)، (أحمد، ٢٠٢٠: ١٦٩-١٧٠):

أ. **التركيز على الاتفاق في الأعمال التجارية:** غالباً ما لا يكون لإدارة قسم تكنولوجيا المعلومات في الشركة الإلمام الكافي بطبيعة أعمال المحاسبة وإجراءاتها وممارساتها، وبذلك فهي تلجأ للحصول على الأنظمة المحاسبية بشكل جاهز دون الأخذ بنظر الاعتبار لمدى ملائمة هذه النظم لطبيعة احتياجات الشركة ومتطلبات أعمالها، وبذلك تفقد النظم المحاسبية المستخدمة في الشركة لكثير من فاعليتها وهو ما يؤدي بدوره إلى التأثير سلباً على أداء الشركات، ويمكن تلافي العيوب المذكورة

<sup>١</sup> يمكن الاطلاع على أي برنامج من هذه البرامج من خلال زيارة مواقع مزودي الخدمة على شبكة الإنترنت ومعرفة كيفية التسجيل والاشتراك والاطلاع على نوع الخدمات المقدمة من قبلهم. مع ملاحظة أن الجهات التي تم ذكرها كانت على سبيل المثال وليس الحصر حيث تعج الشبكة بالكثير من الشركات (الكبرى والصغرى) التي تقدم الخدمات المحاسبية المتنوعة والمنتشرة على نطاق واسع حول العالم.

من خلال الاعتماد على خدمات المحاسبة السحابية، حيث تكون الأنظمة المحاسبية ملائمة تحديداً لنوع نشاط الشركة وحجم أعمالها وطبيعتها وهو ما يسمح بالتالي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لهذه الشركة وتنميتها.

ب. **رشاقة (سرعة حركة) الأعمال التجارية:** غالباً من تجد الشركات ذات الاستثمارات التقنية الكبيرة نفسها غير قادرة على الاستفادة من التحولات في السوق أو الاستجابة للضغوط التنافسية بسبب عدم توفر رأس المال أو الأشخاص أو الوقت اللازم لإجراء التصرف المطلوب للتفاعل، ويمكن لخدمات المحاسبة السحابية أن تزيل هذه الحواجز مما يسمح للشركات بالتكيف المستمر مع احتياجاتها التكنولوجية دون تحمل أي تكاليف إضافية.

ج. **تخفيض النفقات الرأسمالية:** يمكن تقليل الاستثمارات الرأسمالية الهائلة أو إلغاؤها تماماً مقابل مدفوعات شهرية صغيرة وهو ما يمكن أن يؤدي إلى حماية رأس المال والحفاظ على النفقات الرأسمالية والتشغيلية عند الحد الأدنى.

د. **إمكانية الوصول من أي مكان:** حيث إن الوصول إلى التطبيقات والبيانات متاح للمستخدمين المصرح لهم في أي مكان يؤمن الاتصال بالإنترنت.

هـ. التطورات التكنولوجية والزيادة المضطردة في حجم البيانات والمعلومات لما لهذه التطورات من تأثير على قدرة الشركات على التحكم في هذه المعلومات وإدارتها وحفظها ومن ثم استرجاعها. و. ضرورة تكيف مهنة المحاسبة مع التغيرات والتطورات المحيطة بها وفهم تأثير هذه التطورات في كيفية تطوير المهنة وإعادة تنظيم العمل المحاسبي.

٣. **المزايا المتحققة عن خدمات المحاسبة السحابية:** يمكن من خلال النقاط الآتية توضيح أهم المزايا المتحققة عن خدمات المحاسبة السحابية (7: Single & Seehan, 2012)، (844: Dimitriu & Mateia, 2014)، (50-51: Ozdemir & Elits, 2015)، (1262, 668: & Matei, 2015)، (2: Khomone & Sergey, 2016)، (Alzobi, 2017: )، (3: Power, 2017)، (33: Khanom, 2017)، (1092: Modi, 2018)، (شناوة و الشمري، ٢٠١٩: ٥-٧)، (83: Abuamria, et al., 2020)، (26: Stein, et al., 2020)، (كريمة، ٢٠٢١: ١٦٧ - ١٦٩):

أ. **تخفيض التكاليف: Reducing Cost:** تتفوق المحاسبة السحابية على المحاسبة التقليدية من حيث التكلفة، وذلك من خلال الآتي:

أ. لا تحتاج الشركة في نظام المحاسبة السحابية إلى الاستثمار في النفقات الرأسمالية مثل أقساط المعدات أو تراخيص البرامج ونفقات الصيانة.

ب. عدم الحاجة لتوظيف موظفين إضافيين متخصصين بصيانة ومراقبة المعدات والبرمجيات.

ج. تقليل الحاجة لوجود كوادر محاسبية ذات إمكانيات ومهارات عالية المستوى ودفع الأجور المرتفعة لهذا النوع من المحاسبين، فضلاً عن التقليل من التكاليف اللازمة لتأهيل وتدريب المحاسبين العاملين في الشركات المستخدمة.

د. التقليل من عدد الموظفين الدائمين العاملين في الأقسام والشعب المحاسبية والمالية في الشركات المستخدمة، وبالتالي التقليل من تكاليف الأجور المدفوعة لهم.

هـ. إمكانية الانتقال من خدمة "الدفع لكل استخدام" وبذلك لا يدفع العميل (المستخدم) إلا مقابل ما يستخدمه وبمعنى آخر فإنه لا يحتاج إلى دفع أي رسوم تزيد عن مبلغ الاستخدام، وتعدّ هذه الميزة

- مهمة بشكل خاص للشركات الجديدة والصغيرة التي لا تستطيع تحمل تكلفة البنية التحتية وعملية تنفيذ البرامج (بما في ذلك الأنظمة المتكاملة).
- و. عدم الحاجة إلى شراء معدات وتطبيقات مكلفة فكل عمليات المعالجة وتشغيل التطبيقات والمشتريات وإعداد الحسابات تتم من قبل مزود الخدمة، فضلاً عن توفير الكثير من التكاليف اللازمة لنشر البرامج، حيث إن كل ما يحتاجه المستخدم هو جهاز متصل بخط انترنت.
- ز. عدم الحاجة إلى شراء أجهزة خوادم أو تراخيص نظم التشغيل أو شراء أجهزة حماية انقطاع التيار الكهربائي أو حتى أجهزة نسخ احتياطي أو الانفاق على تكوين أنظمة الجدران النارية أو شراء مضادات الفيروسات لحماية الخوادم.
- ح. انخفاض تكاليف الصيانة بصورة كبيرة مهما زاد عدد الأجهزة والبرامج المتاحة، فضلاً عن انخفاض نفقات تحديث البرامج مهما زاد حجم البيانات المحاسبية المخزنة أو حجم المعلومات المحاسبية الموجودة بالتقارير المالية، حيث إن جميع البرامج تحدث بشكل تلقائي.
- ط. المساعدة على ربط كل فروع شركة العميل (المستخدم) وتطوير وترقية النظام آلياً بدون تكاليف إضافية، فضلاً عن إمكانية الحصول على الدعم الفني من قبل مزود الخدمة مجاناً.
- ب. **سهولة الوصول إلى جميع المعلومات واستخدامها Easy Accessibility**: يمكن الوصول إلى البيانات والمعلومات بسهولة من خلال خدمات المحاسبة السحابية من أي مكان وتحميلها على الحاسبات الشخصية لمستخدميها وبهذا يمكن للعميل (المستخدم) ما يأتي:
- أ. استخدام جميع المعلومات المحاسبية المتاحة على عكس المحاسبة التقليدية.
- ب. إجراء التحليلات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات المختلفة.
- ج. لا يتعين على المستخدم الاعتماد على البيانات المالية أو التدقيق الفوري لسجلات الشركة من أجل الحصول على معلومات محدثة حول الأعمال التجارية.
- د. توفر خدمات المحاسبة السحابية للمستخدمين وفريق العمل والمستشارين الماليين إمكانية الوصول على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع التي يوفرها خادم البائع وهو ما يتيح للمستخدم جمع ومراقبة المعلومات المالية الموجودة في أي مكان بمساعدة أي جهاز يؤمن الاتصال بالإنترنت بكل سهولة وفي التوقيت المناسب (سواء كان ذلك الجهاز حاسوب أو هاتف ذكي أو أي جهاز لديه شاشة عرض تفاعلية واتصال بالإنترنت).
٣. **سهولة الحصول على المعلومات في الوقت الحقيقي: Real Time Information**: توفر خدمات المحاسبة السحابية في هذا المجال عدداً من المزايا ومنها:
- أ. توفير معلومات مالية حديثة عن أداء الأعمال وتقديم الوضع المالي بصورة واضحة مما يساعد على سرعة الاستجابة للتغيرات الحاصلة في البيئة المحيطة بالشركة.
- ب. يتم في ظل المحاسبة التقليدية استخدام جداول البيانات أو العمليات الورقية، وهو ما يجعل من الصعب الحصول على عرض سريع ودقيق ومحدث لأداء الأعمال. نتيجة لذلك، فإن الإدارة لا تتمكن من كشف المشكلات في الوقت المناسب بما يكفي لمنعها من التطور إلى مشاكل أكثر تعقيداً. بينما يمكن لخدمات المحاسبة السحابية حل هذه المشكلة من خلال توفير إمكانية الوصول إلى البيانات المالية في وقتها الحقيقي أي وقت حدوث المعاملة أو الحدث بدلاً من انتظار التقرير عنها، وبهذا يكون لدى المستخدمين عرض دائم ومحدث للوضع المالي الحالي للشركة.

- ج. توفر خدمات المحاسبة السحابية كافة المعلومات التي يحتاجها المدير للقيام بأعماله مرفقةً بلوحات المعلومات وأدوات أخرى للتحليلات والتي تتضمن ترجمة وتحليل للبيانات المعقدة إلى مخططات سهلة الفهم ومؤشرات أداء رئيسية ولوحات عرض للبيانات، فضلاً عن التقارير المالية والكفوية بسرعة كبيرة بما يضمن اتخاذ قرارات سليمة في توقيتها المناسب.
- د. إن إمكانية وصول مستخدمين متعددين إلى المعلومات يجعل من السهل على أصحاب الأعمال التواصل مع الموظفين أو المحاسبين في الوقت المناسب بدلاً من الاضطرار إلى إرسال ملفات البيانات (الورقية) والانتظار لحين وصولها والاجابة عن الأسئلة والاستفسارات المطلوبة من قبل الإدارة في كل مرة تحتاج الإدارة إلى فعل ذلك.
٤. توفير الوقت Saves Time: تتمثل أهم مميزات خدمات المحاسبة السحابية في توفير الوقت وتحقيق الجودة وذلك من خلال ما يأتي:
- أ. التغذية التلقائية (الالية): وذلك من خلال ادخال المعاملات بصورة تلقائية وفي الوقت المناسب وبصورة صحيحة.
- ب. التحديثات التلقائية للبرنامج: غالباً ما تكون بيانات برامج المحاسبة التقليدية في النظام غير محدثة فضلاً عن كون تلك البرامج مكلفة كما يصعب فهمها والعمل بها أحياناً كما أنها تستغرق وقتاً طويلاً لترقيتها (Upgrade) فيما يتم تحديث البرامج في المحاسبة السحابية بشكل تلقائي ومستمر.
- ج. دعم العملاء: في ظل المحاسبة السحابية يكون الدعم المقدم للعملاء متاحاً وفورياً.
٥. زيادة كفاءة العمل المحاسبي: وذلك من خلال:
- أ. القدرة على مجارة التحديثات والتطورات في المعايير الدولية بسهولة وبصورة مستمرة.
- ب. تقليل الأخطاء التي يمكن أن تقع في أي مرحلة من مراحل العمل المحاسبي سواء كانت تلك الأخطاء متعمدة أو غير متعمدة.
- ج. تحسين الأداء التشغيلي للعمليات المحاسبية.
- د. تعزيز مستوى الأداء في كل مرحلة من مراحل العملية المحاسبية.
- هـ. زيادة مهارات المحاسبين العاملين في الشركات المستخدمة لخدمات المحاسبة السحابية عن طريق احتكاكهم بالمهارات والخبرات التي يتمتع بها المتخصصون في الشركات المزودة لخدمة المحاسبة السحابية.
- و. مساعدة المحاسبين على إنشاء القوائم والتقارير المالية في الوقت المناسب.
٤. المتطلبات الواجب توافرها للاعتماد على خدمات المحاسبة السحابية: يتطلب التوجه نحو الاعتماد على خدمات المحاسبة السحابية توافر عدد من المتطلبات والتي يمكن تقسيمها على الآتي (Awad, 2011: 11-12)، (Ozdemir & Elitas, 2015: 59)، (كريمة، ٢٠٢١: ٣٧١):
- أ. المتطلبات العامة: والتي تقع مسؤولية توفيرها على عدد من الجهات ذات العلاقة (كالجهات الحكومية والمنظمات المهنية والجهات التشريعية المنظمة) ومن أهم هذه المتطلبات:
- ❖ فهم البيئة الداخلية للمحاسبة السحابية لتحديد المخاطر المحيطة بتطبيقات المحاسبة السحابية.
  - ❖ سن المعايير والقوانين اللازمة للإدارة الفعالة للمخاطر والتهديدات في المرحلة الانتقالية لتطبيق المحاسبة السحابية.
  - ❖ سن المعايير والقوانين والإجراءات اللازمة لضمان أمن التطبيقات المستخدمة بالإنترنت.

- ❖ سن المعايير والقوانين التي تضمن تأكيد المسؤولية المشتركة بين الطرفين (مزودي الخدمة – المستخدمين لخدمات المحاسبة السحابية) لضمان حماية البيانات والحفاظ على سريتها.
- ❖ توفير البنية التحتية التكنولوجية للحفاظ على خصوصية وسرية المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركات المستخدمة لخدمات المحاسبة السحابية.
- ب. **المتطلبات المتعلقة بمستخدمي خدمات المحاسبة السحابية:** ومن أهم هذه المتطلبات:
  - ❖ ضمان معرفة المستخدم (العميل) بعواقب نشر معلوماته المالية على السحابة ومعرفة ما يرافقها من مخاطر (كفقدان السيطرة على البيانات، أو سوء استخدامها من قبل مزودي الخدمة، أو غيرها من المخاطر المحتملة).
  - ❖ التأكد من امتلاك جهاز الخدمات لسجل حافل من الإنجازات والاستقرار المالي والكفاءة التقنية.
  - ❖ التأهيل العلمي والعملي للعاملين في الشركات المستخدمة وبما يجعلهم قادرين على التعامل مع العمليات المختلفة التي تتطلبها تعاملات المحاسبة السحابية.
- ج. **المتطلبات المتعلقة بمزودي خدمات المحاسبة السحابية:** ومن أهم هذه المتطلبات:
  - ❖ إتاحة الموقع الخاص بالشركة إلى جميع المستخدمين (العملاء) بحيث يمكنهم الوصول إليه من حساباتهم المختلفة.
  - ❖ تحديد نوع الخدمات المحاسبية السحابية وكلفتها وكيفية استخدامها.
  - ❖ تقديم التأكيدات المناسبة للمستخدمين لاعتماده (مزود الخدمة) سياسات مناسبة لضمان عدم الوصول غير المصرح به لبيانات شركة المستخدم (العميل) وتقديم الضمانات المناسبة لتأكيد تشفير جميع العمليات المستخدمة لانتقال البيانات إلى التخزين على السحابة وضمان خصوصية بيانات شركة العميل.

### ثانياً. عبء المعايير المحاسبية Accounting Standard overload:

١. **مفهوم عبء المعايير المحاسبية:** يشير التتبع التاريخي لظهور المعايير المحاسبية إلى أنها نشأت وتطورت بشكل مشابه إلى حد كبير لتطور القوانين الوضعية الأخرى حيث يتم وضعها وصياغتها من قبل مكونات المجتمع بناءً على احتياجاتهم وتجاربهم وخبرتهم، وطالما أن هذه الاحتياجات والتجارب تختلف من دولة إلى أخرى فإن صلاحية وقبول هذه المعايير سيكون محصوراً في حدود ذلك المجتمع، كما إن قبولها وفعاليتها يتغير عبر الزمن وبالتالي فإن نجاحها مرتبط بمدى استجابتها للتغيرات التي قد تحدث في البيئة المحيطة، وهذا راجع إلى العوامل الآتية (خالد، ٢٠١٦: ٨٤):
    - أ. الزيادة المضطربة في عدد الفئات المستخدمة للقوائم والتقارير المالية على مرور الوقت.
    - ب. الزيادة المضطربة في كم ونوع المعلومات المطلوبة لكل فئة.
- وكان من نتيجة هذين العاملين زيادة الضغوط على الجهات المحاسبية المختصة بصياغة ووضع المعايير لتلبية هذه الاحتياجات المتزايدة، وهو ما أدى إلى زيادة كبيرة في عدد المعايير المحاسبية بما تضمه من الإجراءات والأسس والأساليب والطرق (سواء ما يتعلق منها بالقياس أو الإفصاح) الواجب إتباعها عند إعداد القوائم والتقارير المالية، وهو ما أدى بالتالي لظهور ما أُصطلح عليه في الأدب المحاسبي بـ (عبء المعايير) والذي استخدمه مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ولسنوات طويلة لوصف قلقه حيال ما يتعلق بـ(العدد المتزايد للمعايير، مستوى

التعقيد والتفصيل في المعايير، صعوبة فهم الملاحظات الهامشية في القوائم المالية، والمعالجات المحاسبية المناسبة لمواضيع أو مشاكل محددة). (fasb.org) وبحسب (Sorrentino & Smarra) فلقد كان هناك تراجع حاد وغير متوقع في نشاط أسواق الأوراق المالية الأمريكية بدءاً من أواخر الستينيات من القرن الماضي والذي استمر حتى منتصف السبعينيات منه، والذي تعود أسبابه لعدد من العوامل ومنها (ارتفاع مستوى التضخم، ارتفاع أسعار النفط، والتغيرات التكنولوجية السريعة)، ونتيجة لهذه العوامل (منفردة ومجمعة) فلقد أتت حكومة الولايات المتحدة سياسة تنظيمية واسعة النطاق في مجال المحاسبة كاستجابة صريحة لحماية احتياجات المجتمع المالي بأكمله وذلك من خلال إصدار ونشر معايير محاسبية معقدة ومفصلة لتنظيم العمل المحاسبي، وهو ما أدى للوصول إلى موقف معقد ومزعج فالمعايير الواجبة التطبيق قد تزايدت في عددها وتعقيدها، وكذلك فلقد تزايدت المحددات أو القيود التي تفرضها، لذلك فلقد ربطت ادبيات المحاسبة الأنجلوسكسونية بين هذه المسألة (المتتمثلة بكثرة المعايير المحاسبية) بأصل مشكلة معقدة تعرف عموماً باسم (عبء المعايير المحاسبية) (Sorrentino & Smarra, 2014: 224)، حيث يشير (Stuchbery) إلى ذلك بتعريفه لعبء المعايير بأنه "وجود عدد كبير من المعايير المحاسبية المعقدة بشكل غير ضروري يمكن أن ينتج عنه تكاليف لإنتاج المعلومات المطلوبة والإبلاغ عنها للمستخدمين تفوق المنافع المتوقعة منها" (Stuchbery, 2017: 14)

فيما عدت عد الالتزام بالمعايير الدولية تخلق عبئاً على الشركات عامةً غير أن هناك اتفاقاً عاماً حول أنها قد تكون أعلى بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تفتقد في الغالب للخبرات اللازمة للتعامل مع تعقيدات هذه المعايير مما يظهر أهمية أخذ هذا الاحتمال بنظر الاعتبار نتيجة زيادة متطلبات الإفصاح والشفافية التي يفرضها تطبيق هذه المعايير من جهة، فضلاً عن إمكانية تعرضها للمنافسة من الشركات الأجنبية من جهة أخرى. (حسن وعبد الله، ٢٠٢٠: ٤٤٦)، ويضيف (بلقاوي) رأيه حول هذا الموضوع (عبء المعايير) بقوله: (إن هذه الحالة استغرقت سنوات لكي تصل إلى مرحلة أصبحت فيها مشكلة خطيرة وجدية كما أنها تزداد تعقيداً على مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم نظراً لكم ونوع الإمكانيات التي أصبحت تتطلبها عملية تطبيق هذا الكم الهائل من المعايير مقارنة بالإمكانيات المحدودة المتاحة لهذه الشركات فضلاً عن التكاليف المرتفعة مقارنة بالمنفعة الناتجة عن هذا التطبيق مما يدعم الآراء التي تقر بضرورة إصدار معايير ملائمة لاحتياجات وإمكانيات هذا النوع من الشركات خاصة وإن الهدف من هذه المعايير هو تلبية احتياجات المستثمرين والشركات التي تتداول أسهماً في أسواق رأس المال (بلقاوي، ٢٠٠٩: ٢٠٨).

لقد تنبّهت العديد من المنظمات والهيئات المحاسبية الدولية لمشكلة عبء المعايير والتي بدت ظهورها كمشكلة مصاحبة لتطبيق المعايير المحاسبية المحلية والتوسع فيما بعد لتطبيق معايير المحاسبة الدولية مع التركيز بشكل خاص بما يتعلق منها بالعبء الذي يمكن أن يشكله تطبيق هذه المعايير بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وهو ما دعا كل من لجنة معايير المحاسبة المالية (FASB) والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، ومنذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي لإيجاد حلول لهذه المشكلة من خلال تشكيل عدد من اللجان ومن أهمها (Sorrentino & Smarra, 2014: 224):

## ❖ لجنة

Committee on Generally Accepted Accounting Principles for Small and/ or Closely Held Business)

والتي عرفت أيضاً بـ (Werner Committee) في العام 1976.

❖ لجنة (Special Committee on Small and Medium-Sized Firms) والتي عرفت أيضاً

بـ (Derieux Committee) في العام 1980.

❖ لجنة (Special Committee on Standard Overload) والتي عرفت أيضاً بلجنة

(Scott Committee) في العام 1981.

وكانت اللجان أعلاه معنية بشكل أساسي بدراسة الإفراط في المعايير المحاسبية ودراسة الوسائل البديلة لإعفاء الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من تطبيق المعايير المحاسبية التي لا تكون فعالة من حيث الكلفة (كلفة التطبيق أعلى أو أكبر من منفعة التطبيق).

لتختم دراساتها تلك بإجراء مسح ميداني من خلال تشكيل لجنة مختصة (Private Company Financial Reporting Task Force) وذلك في العام 2004. وقد توصل المجلسان من خلال هذا المسح الميداني إلى نتيجة نهائية مفادها: " لقد أشارت كل الأدلة التي تم جمعها من خلال المسح الميداني واستقصاء الآراء الذي قمنا به بأن العبء المتزايد للمعايير المحاسبية يمثل مشكلة رئيسية وأن عبئها يقع بشكل غير متناسب على الشركات الصغيرة (غير العامة) من جانب، والمحاسبين القانونيين الذين يقومون بتقديم خدماتهم إلى تلك الشركات من جانب آخر" وبالرغم من النتائج التي توصلت إليها هذه اللجان والتي كانت متشابهة أحياناً ومتناقضة أحياناً أخرى فإن ظاهرة عبء المعايير لا تزال حتى الآن مشكلة غير قابلة للتفسير أو الحل من قبل المجتمع المحاسبي الدولي.

٢. أسباب عبء المعايير المحاسبية: يرتبط مصطلح عبء المعايير المحاسبية عموماً مع فكرة وجود عدد من الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق الشركات (بمختلف أنواعها وحجم نشاطها) للمعايير المحاسبية، ويمكن (للباحثان) تقسيم الأسباب وراء ظهور مشكلة عبء المعايير إلى الآتي:  
السبب الأول: الإفراط في المعايير وتفصيلها (كثرة عدد المعايير المحاسبية وكثرة تفاصيلها): يحدد (بلقاوي) المشاكل الآتية كمسببات رئيسية لعبء المعايير: (بلقاوي، ٢٠٠٩: ٢٠٧)

- أ. الكم الهائل من المعايير المحاسبية.
- ب. الكم الهائل من التفاصيل التي تتطلبها المعايير المحاسبية.
- ج. عدم وجود معايير محددة مما يجعل من عملية اختيار معيار معين مناسب لتطبيق معين مسألة بالغة الصعوبة.
- د. فشل المعايير ذات الغرض العام بإعطاء فروق بين احتياجات كل من معدي القوائم المالية ومستخدميها والمحاسبين القانونيين الذين تقع عليهم مسألة تدقيق هذه القوائم.
- هـ. فشل المعايير ذات الغرض العام في إعطاء فروق بين:
  ١. الوحدات العامة والوحدات غير العامة.
  ٢. القوائم المالية السنوية والقوائم المرحلية.
  ٣. الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة (والمتوسطة الحجم).
  ٤. القوائم المالية المدققة وغير المدققة.

- و. الإفراط في تفاصيل القياس والإفصاح وتعقيدها.
- وبحسب (بلاقوي) فإن هذه الأعباء كانت نتيجة لعدد من الأسباب التي تراكمت عبر السنوات لتصل إلى ما هي عليه ومن أهم هذه الأسباب ما يأتي: (بلاقوي، ٢٠٠٩: ٢١٠)
- ❖ توجه المنظمات والهيئات المهنية المحاسبية الدولية إلى إصدار عدد كبير من المعايير المحاسبية في محاولة منها لتقليل الحكم الشخصي للمحاسبين المهنيين والذي كان بحسب ادعاء الكثير من الجهات داخل المجتمع المالي الدولي السبب الرئيسي في حدوث الأزمات المالية والاقتصادية.
  - ❖ الحاجة لحماية أصحاب المصالح والتي انعكست على شكل متطلبات إفصاح حكومية وغير حكومية عديدة ومتنوعة.
  - ❖ الرغبة في تحقيق احتياجات أكبر عدد من مستخدمي القوائم المالية والتي انعكست على شكل الكثير من التفاصيل التي تتضمنها المعايير المحاسبية والمتعلقة بتفاصيل طرق القياس والإفصاح.
  - ❖ تزايد عدد الجهات الواضحة للمعايير والقوانين والتعليمات وتباين المتطلبات الواجبة الإلتباع من قبل كل جهة من هذه الجهات (مجلس معايير المحاسبة المالية، لجنة معايير المحاسبة المالية، مجلس معايير المحاسبة الدولية، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، هيئة سوق الأوراق المالية، مجلس معايير التدقيق، القوانين والتعليمات الضريبية، وقوانين الشركات).
- السبب الثاني: كلفة التحول إلى تطبيق المعايير الدولية:** وفقاً لمعهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW, 2007) فإن الجهات المسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية تدعي بأن المعايير المحاسبية الدولية تعزز من جودة القوائم المالية، وإنها تعزز من إمكانية الاعتماد عليها لأغراض المقارنة على المستوى الدولي، ومع الاعتراف بحقيقة هذا الادعاء فإنه لا يمكن تصور منافع تطبيق المعايير الدولية دون تصور تحمل الشركات المطبقة لهذه المعايير لأنواع مختلفة ومتعددة من التكاليف، حيث يرافق تطبيق هذه المعايير ظهور أنواع التكاليف الآتية:
- (Dinh, 2014: 32)
- أ. تكاليف فريق التصميم.
  - ب. تكاليف تعديل وتحديث نظم المحاسبة الإلكترونية وبما يجعلها قادرة على إنتاج قوائم مالية وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية.
  - ج. التكاليف الإضافية لإعداد البيانات الإضافية المطلوبة من قبل الجهات الخارجية.
  - د. التكاليف الإضافية المدفوعة للاستشارات الفنية.
  - هـ. التكاليف الإضافية المدفوعة للاستشارات الضريبية.
  - و. تكاليف التواصل مع الجهات الأخرى.
- وبحسب (De George, et al.,) فإنه ينبغي بدءاً وقبل تطبيق المعايير الدولية تقييم العوائد الحقيقية لاعتماد تلك المعايير، وذلك من خلال إجراء المقارنة بين تكاليف الانتقال لتطبيق هذه المعايير وأي تكاليف (متكررة) أخرى مع المنافع (المتكررة) المتوقعة من إعداد القوائم والتقارير المالية على أساس المعايير الدولية خصوصاً في ظل الاعتقاد السائد لدى الهيئات المهنية من جانب والمحاسبين الممارسين من جانب آخر بأن التكاليف الإضافية الناجمة عن إعداد القوائم والتقارير المالية وتدقيقها ستكون ذات وقع أكثر على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تشكل النسبة الأعلى من أنواع الشركات في الاقتصاديات العالمية.
- (De George, et al., 2012: 19)

كما يشير (Boolaky) إلى أن الالتزام بتطبيق المعايير الدولية يعد أمراً مكلفاً، ولذلك فمن الأساسي أن يتم تقييم تكلفة وفائدة تطوير معايير المحاسبة في بلد ما وإن تقييم تكلفة الالتزام بالمعايير يجب أن يتم من قبل الجهات التنظيمية قبل اتخاذ القرار بالموافقة على الالتزام بتطبيق هذه المعايير بحيث لا يتسبب الالتزام والتطبيق بأعباء غير ضرورية على الدولة بشكل عام والشركات الملزمة بتطبيق هذه المعايير بشكل خاص، وهو ما لا تستطيع بعض البلدان النامية القيام به نظراً لأن القيام بهذا الإجراء ينطوي على تكلفة في حد ذاته. (Boolaky, 2004: 8)

**السبب الثالث: الوقت اللازم لاستكمال مراحل التحول إلى تطبيق المعايير الدولية بشكل كامل:** تمر عملية التحول أو الانتقال من تطبيق المعايير المحلية إلى تطبيق المعايير الدولية بعدد من المراحل (التي سبق الإشارة إليها في فقرة سابقة من هذا البحث)، وهو ما يستلزم الكثير من الوقت للانتقال بين المراحل المتعاقبة والمتتالية في عملية التحول هذه.

ويمكن (للباحثان) ذكر أهم أعباء المعايير المتعلقة بعامل الوقت والتمثلة بالآتي:

- أ. الوقت اللازم للمحاسبين العاملين في الشركات الملزمة بتطبيق المعايير الدولية لدراسة وفهم المعايير الدولية وتفصيل طرق القياس والإفصاح التي تتضمنها تلك المعايير.
- ب. الوقت اللازم لإعادة هيكلة نظم المعلومات المحاسبية، وبحيث تكون ملائمة كأساس لإعداد قوائم وتقارير مالية وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية.
- ج. الوقت اللازم للمحاسبين العاملين في الشركات الملزمة بتطبيق المعايير الدولية لدراسة وفهم الاختلافات المطلوب إجراؤها في النظم المحاسبية المطبقة في شركاتهم وبما يجعلها ملائمة لمتطلبات المعايير الدولية.
- د. الوقت اللازم لتنفيذ التغيير التدريجي نحو اعتماد النظم المحاسبية المتوافقة مع متطلبات المعايير الدولية، وبحيث لا تواجه تلك النظم بالرفض أو عدم القبول.
- هـ. الوقت اللازم لتدريب المحاسبين في الشركات الملزمة بتطبيق المعايير الدولية من جانب والوقت اللازم لتدريب الأطراف الأخرى المتعاملة مع هذه الشركات (مراقبي الحسابات، الجهات الضريبية، والجهات الحكومية الأخرى المتعاملة مع الشركات) لفهم المعلومات الواردة في القوائم المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية من جانب آخر.

**السبب الرابع: صعوبة فهم المعايير الدولية والجهل بكيفية تطبيقها:** تتفق الكثير من الأدبيات المحاسبية (بل أنها تكاد تجمع) على أن المعايير الدولية هي في الغالب موجهة لتنظيم مهنة المحاسبة في الدول المتقدمة (محاسبياً) وهي بيانات لا يمكن القياس أو التعويل عليها أو عدها أساساً لتطبيق المعايير المحاسبية على مستوى جميع دول العالم، حيث تصنف الكثير من الدول بأنها دول نامية (محاسبياً) مما يعني أنها ذات مستوى محاسبي ضعيف، ويعزى هذا الضعف إلى عدد من العوامل المرتبطة بكل من الجانبين الأكاديمي والمهني للمحاسبة في تلك الدول والتي تجتمع لتشكّل بمجموعها سبباً آخر من أسباب عبء المعايير.

ويمكن (للباحثين) إدراج الأسباب الآتية والتي ترتبط بمشكلة صعوبة فهم المعايير المحاسبية الدولية والجهل بكيفية تطبيقها:

- أ. الطبيعة المعقدة التي يتم على أساسها صياغة المعايير الدولية، وخاصة تلك التي تتعلق بالمعاملات ذات الطبيعة الخاصة كالاستثمارات والمشتقات والأدوات المالية المرتبطة بالقيمة العادلة.
- ب. المشاكل الناتجة عن ترجمة المعايير الدولية، والاختلاف في فهم وإدراك معاني المصطلحات المستخدمة في نص المعايير الدولية والناتجة عن سوء الترجمة.

- ج. صعوبة فهم المصطلحات المعقدة والغريبة التي تتضمنها المعايير الدولية من قبل المحاسبين المهنيين المحليين، فضلاً عن صعوبة فهمهم للتفاصيل التعريفية والتفسيرية الكثيرة التي تتضمنها تلك المعايير.
- د. قلة إطلاع المحاسبين المحليين (أو جهلهم أحياناً) بالمعايير المحاسبية الدولية من جانب، وقلة إطلاع مراقبي الحسابات أو المدققين بهذه المعايير أيضاً حيث درج مراقبو الحسابات هؤلاء على تدقيق القوائم المالية والحسابات الختامية للشركات المحلية بحسب الأنظمة والقواعد المحاسبية المحلية.
- هـ. صعوبة فهم تفاصيل التطبيقات المختلفة التي تتضمنها المعايير الدولية من قبل المحاسبين المهنيين المحليين خصوصاً من قبل المحاسبين الذين لم يتعاملوا مع مثل هذه التطبيقات في بيئتهم المحلية من قبل.
- و. صعوبة مجاراة التغييرات والتعديلات المستمرة على المعايير الدولية (التي عادة ما تصدر عن لجنة التفسيرات والتعديلات) المطلوب إجراؤها بعد تطبيق المعايير.
- ز. ضعف دور المنظمات المهنية في الدول النامية والمتعلق بإجراء الدورات وورش العمل التوضيحية لكيفية فهم وتطبيق المعايير الدولية.
- ح. ضعف برامج التعليم المحاسبي الأكاديمي المتعلقة بمواضيع المعايير الدولية وما يتعلق بها سواء على مستوى الدراسات الأولية أو مستوى الدراسات العليا.

### المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

أولاً. الإحصاء الوصفي واختبار الثبات الداخلي للاستبانة:

١. الإحصاء الوصفي للبيانات الشخصية: يتناول هذا الجزء التحليل الوصفي لخصائص أفراد عينة الدراسة، (6) معلومات أولية للمبحوثين وهي موضحة في الجدول رقم (١) وكما يأتي:  
الجدول (١): الإحصاء الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة

العنوان الوظيفي											
مدير مالي		مدير حسابات		محاسب		أخرى					
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
8	8.70	10	10.87	56	60.87	18	19.57				
التخصص العلمي											
محاسبة		إدارة		مالية ومصرفية		اقتصاد		أخرى			
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
55	59.78	10	10.87	23	25.00	2	2.17	2	2.17		
التحصيل العلمي											
دكتوراه		ماجستير		دبلوم عالي		بكالوريوس		دبلوم		أخرى	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
0	0.00	11	11.96	4	4.35	71	77.17	6	6.52	0	0.00
التحصيل المهني											
CPA		CMA		CIA		دبلوم مراقب الحسابات		بدون تحصيل مهني			
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
8	8.70	3	3.26	8	8.70	12	13.04	61	66.30		

عدد سنوات الخبرة									
21 سنة فأكثر		20-16		15-11		10-6		أقل من 5 سنوات	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
8.70	8	18.87	10	25.00	23	36.96	34	18.48	17
المشاركة في الدورات المتعلقة بالمعايير									
لا					نعم				
النسبة		العدد		النسبة		العدد			
56.52		52		43.48		40			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل  
 نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن النسب المبحوثة لفئات العنوان الوظيفي كانت (8.70%) لفئة (مدير مالي)، (10.87%) لفئة (مدير حسابات)، (60.87%) لفئة (محاسب) و(19.57%) لفئة (أخرى)، وفيما يتعلق بالتخصص العلمي فلقد توزعت العينة المبحوثة إلى (59.87%) لفئة (محاسبة)، (10.87%) لفئة (إدارة)، (25%) لفئة (مالية ومصرفية)، (2.17%) لفئة (اقتصاد) و(2.17%) لفئة (أخرى)، أما فيما يتعلق بالتحصيل العلمي فلقد توزعت العينة إلى (صفر%) لفئة (دكتوراه)، (11.96%) لفئة (ماجستير)، (4.35%) لفئة (دبلوم عالي)، (77.17%) لفئة (بكالوريوس)، (6.52%) لفئة (دبلوم) و(صفر%) لفئة (أخرى)، بينما توزعت العينة بحسب التحصيل المهني إلى (8.70%) لفئة (CPA)، (3.26%) لفئة (CMA)، (8.70%) لفئة (CIA)، (13.04%) لفئة (دبلوم مراقب الحسابات)، و(66.30%) لفئة (بدون تحصيل مهني). وتوزعت عينة البحث لخاصية عدد سنوات الخبرة في الوظيفة إلى (18.48%) لفئة (أقل من 5 سنوات)، (36.96%) لفئة (6-10 سنوات)، (25%) لفئة (11-15 سنة)، (10.87%) لفئة (16-20 سنة)، و(8.70%) لفئة (21 سنة فأكثر).

ولغرض الوقوف على مدى معرفة أفراد عينة الدراسة بالمعايير الدولية وكيفية تطبيقها فلقد تم طرح التساؤل (هل شاركت في دورات تدريبية أو ورش عمل خاصة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية؟) وكانت الإجابة عن هذا السؤال بأن (43.48%) من عينة الدراسة قد شاركوا في الدورات المتعلقة بالمعايير مقابل ما نسبته (56.52%) ممن لم يشاركوا في أي دورة أو ورشة عمل، واستكمالاً للسؤال السابق فلقد تم طرح تساؤل عن عدد الدورات أو ورش العمل التي سبق وأن شارك بها الأفراد الذين أجابوا بمشاركتهم بهذه الدورات أو ورش العمل، ويوضح الجدول رقم (2) عدد هذه الدورات وكما يأتي:

الجدول (2): التوزيع التكراري حسب عدد المشاركات

الفئات	التكرار	النسبة
0	52	56.52
1	14	15.22
2	8	8.70
3	4	4.35

النسبة	التكرار	الفئات
4.35	4	4
3.26	3	5
2.17	2	6
4.35	4	7
1.09	1	10
100	92	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي  
يلاحظ من خلال الجدول رقم (٢) بأن أكبر نسبة مبحوثة كانت من فئة (عدم وجود مشاركة) حيث بلغت (56.52%)، تليها فئة (مشاركة واحدة) التي بلغت (15.22%) وفئة (مشاركتان) بنسبة (8.7%)، في حين كانت بقية فئات عدد المشاركات الأكثر بنسب أقل.  
٢. إختبار الثبات الداخلي للاستبانة (الاتساق): سيتم لهذا الغرض إيجاد معامل كرونباخ ألفا الذي يعتبر مقياس أو مؤشر لثبات الاختبار (الاستبانة). والجدول رقم (٣) يوضح قيم معاملات كرونباخ ألفا لكل متغير بشكل مستقل وللمقياس ككل.

الجدول (٣): اختبار كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة

عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا	المتغيرات
16	0.753	المتغير الافتراضي
20	0.821	المتغير المستقل
17	0.831	المتغير التابع
53	0.910	فقرات الاستبانة

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.  
يتضح من الجدول أعلاه أن معامل الثبات كرونباخ ألفا لكل فقرات الاستبانة لأداة القياس تتمتع بدرجة عالية من الثبات لأنها أكبر من (60%)، وهو ما يعني بأن هنالك اتساق داخلي لأسئلة متغيرات الاستبانة وأبعادها وفقرات الاستبانة بشكل عام.  
٣. الوصف الإحصائي لمتغيرات الاستبانة:

المتغير الافتراضي: عبء المعايير المحاسبية: تفترض الدراسة وجود مجموعة من الأعباء التي تقع على المصارف التجارية (عينة الدراسة) الملزمة بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والتي تم تمثيلها في (16) فقرة (سؤال) مقسمة إلى أربع أبعاد لكل منها أربع فقرات (أسئلة) لخصت حسب تسلسل درجة الإتفاق في الجدول رقم (٤) الآتي:

الجدول (٤): الإحصاء الوصفي لفقرات المتغير الافتراضي (وجود عبء المعايير)

الابعاد	الفقرات	الوسط	درجة الإتفاق	الانحراف المعياري
البعد الأول: الإفراط في معايير الإبلاغ المالي الدولية وتفصيلها	Q1	4.0652	81.30	.69225
	Q2	3.9022	78.04	.71190
	Q3	3.8152	76.30	.83770
	Q4	3.7826	75.65	.94725
متوسط بعد الاول		3.8913	77.82	0.7973

الانحراف المعياري	درجة الإتفاق	الوسط	الفقرات	الابعاد
.79076	80.65	4.0326	Q8	البعد الثاني: كلفة التحول إلى تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية
.76246	80.65	4.0326	Q5	
.80454	79.35	3.9674	Q7	
.70964	79.13	3.9565	Q6	
0.7669	79.95	3.9973		متوسط بعد الثاني
.73184	84.78	4.2391	Q9	البعد الثالث: الوقت اللازم لاستكمال التحول إلى تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية
.83941	81.96	4.0978	Q10	
.81515	81.52	4.0761	Q12	
.69225	81.30	4.0652	Q11	
0.7697	82.39	4.1196		متوسط بعد الثالث
.85135	80.43	4.0217	Q16	البعد الرابع: صعوبة فهم معايير الإبلاغ المالي الدولية والجهل بكيفية تطبيقها
.83863	80.00	4.0000	Q13	
.79715	79.13	3.9565	Q14	
.86333	79.13	3.9565	Q15	
0.8376	79.67	3.9837		متوسط بعد الرابع
0.7929	79.96	3.9980		المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

ويبين الجدول رقم (٤) بأن المتوسط العام للمتغير الافتراضي (وجود لعباء المعايير) بلغ (3.9980) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (٣) بمقدار (0.9980) مما يدل على اتفاق العينة المبحوثة مع اختيار (اتفق) مع درجة اتفاق بلغت (79.96%) وانحراف معياري محدود بلغ (0.7929) يدل على تقارب آراء العينة المبحوثة وعدم تشتتها حول فقرات قياس المتغير الافتراضي. وكما هو مبين في الجدول رقم (٤) فلقد حصل السؤال (Q9) على أكبر متوسط بلغ (4.2391) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (٣) بمقدار (1.2391) مع درجة إتفاق بلغت (84.78%) وانحراف معياري بلغ (0.73184)، يليه السؤال (Q10) بمتوسط بلغ (4.0978) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (٣) بمقدار (1.0978) مع درجة اتفاق بلغت (81.96%) وانحراف معياري بلغ (0.83941) في حين كان السؤال (Q4) في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (3.7826) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (٣) بمقدار (0.7826) مع درجة اتفاق بلغت (75.65%) وانحراف معياري بمقدار (0.94725)، بينما كانت بقية الأسئلة بمتوسطات ودرجات اتفاق متفاوتة تتراوح بينهما.

كما يبين الجدول رقم (٤) أيضاً بأن البعد الثالث حصل على أكبر متوسط (العبء الأكبر) حيث بلغ المتوسط (4.1196) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (٣) بمقدار (1.1196) مع درجة إتفاق بلغت (82.39%) وانحراف معياري بمقدار (0.7697)، يليه البعد الثاني بمتوسط بلغ (3.9973) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (٣) بمقدار (0.9973) مع درجة إتفاق بلغت (79.95%) وانحراف معياري بمقدار (0.7669)، ثم البعد الرابع بمتوسط بلغ (3.9837) وهو

أعلى من المتوسط الافتراضي (٣) بمقدار (0.9837) مع درجة اتفاق بلغت (79.67%) وانحراف معياري بمقدار (0.8376)، في حين كان البعد الأول في المرتبة الأخيرة (العبء الأدنى) بمتوسط بلغ (3.8913) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (٣) بمقدار (0.8913) مع درجة اتفاق بلغت (77.82%) وانحراف معياري بمقدار (0.7973).

**المتغير المستقل: مزايا الاعتماد على خدمات المحاسبة السحابية:** تفترض الدراسة وجود مجموعة من المزايا التي يمكن أن تتحقق للمصارف التجارية (عينة الدراسة) من جراء اعتمادها على خدمات المحاسبة السحابية وتم تمثيل تلك المزايا بـ (20) فقرة (سؤال) مقسمة على أربعة أبعاد لكل منها (٥) فقرات لخصت حسب تسلسل درجة الإتفاق في الجدول (٥) الآتي:

الجدول (٥): الإحصاء الوصفي لفقرات المتغير المستقل

الانحراف المعياري	درجة الإتفاق	الوسط	الفقرات	الابعاد
.98986	77.17	3.8587	Q1	البعد الأول: تخفيض التكاليف
1.10005	71.96	3.5978	Q2	
1.09248	71.30	3.5652	Q3	
1.16255	69.78	3.4891	Q5	
1.12750	67.61	3.3804	Q4	
1.0945	71.56	3.5782	متوسط بعد الاول	
.74479	83.91	4.1957	Q6	البعد الثاني: سهولة الوصول والاستخدام
.68033	81.96	4.0978	Q10	
.80156	81.52	4.0761	Q7	
.77674	79.35	3.9674	Q9	
.85443	77.39	3.8696	Q8	
.7716	80.83	4.0413	متوسط بعد الثاني	
.73737	86.09	4.3043	Q11	البعد الثالث: الحصول على المعلومات في الوقت الحقيقي
.81691	81.09	4.0543	Q12	
.94995	78.04	3.9022	Q15	
.84459	77.83	3.8913	Q13	
.85443	77.39	3.8696	Q14	
.8406	80.09	4.0043	متوسط بعد الثالث	
.70117	84.78	4.2391	Q16	البعد الرابع: زيادة كفاءة العمل المحاسبي
.70381	84.13	4.2065	Q18	
.83777	83.04	4.1522	Q19	
.84910	81.30	4.0652	Q20	
.80461	77.83	3.8913	Q17	
.7793	82.22	4.1109	متوسط بعد الرابع	
.8715	78.67	3.9337	المتوسط العام	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول رقم (٥) بأن المتوسط العام للمتغير المستقل بلغ (3.9337) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (٣) بمقدار (0.9337) مما يدل على اتفاق العينة المبحوثة مع اختيار (اتفق)

مع درجة اتفاق بلغت (78.67%) وانحراف معياري محدود بلغ (0.8715) يدل على تقارب آراء العينة المبحوثة وعدم تشتتها حول فقرات قياس المتغير المستقل. وكما هو مبين في الجدول (٥) فلقد حصل السؤال (Q11) على أكبر متوسط بلغ (4.3043) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (٣) بمقدار (1.3043) مع درجة اتفاق بلغت (86.09%) وانحراف معياري بلغ (0.73737)، يليه السؤال (Q16) بمتوسط بلغ (4.2391) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (٣) بمقدار (1.2391) مع درجة اتفاق بلغت (84.78%) وانحراف معياري بلغ (0.70117) في حين كان السؤال (Q4) في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (3.3804) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (٣) بمقدار (0.3804) مع درجة اتفاق بلغت (67.61%) وانحراف معياري بمقدار (1.12750)، بينما كانت بقية الفقرات بمتوسطات ودرجات اتفاق متفاوتة تتراوح بينهما.

كما يبين الجدول رقم (5) أيضاً بأن البعد الرابع قد حصل على أكبر متوسط حيث بلغ (4.1109) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (٣) بمقدار (1.1109) مع درجة اتفاق بلغت (82.22%) وانحراف معياري بمقدار (0.7793)، يليه البعد الثاني بمتوسط بلغ (4.0413) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (٣) بمقدار (1.0413) مع درجة اتفاق بلغت (80.83%) وانحراف معياري بمقدار (0.7716)، ثم البعد الثالث بمتوسط بلغ (4.0043) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (٣) بمقدار (1.0043) مع درجة اتفاق بلغت (80.09%) وانحراف معياري بمقدار (0.8406)، في حين كان البعد الأول في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (3.5782) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (٣) بمقدار (0.5782) مع درجة اتفاق بلغت (71.56%) وانحراف معياري بمقدار (1.0945).

**المتغير التابع: التخفيف من عبء المعايير المحاسبية:** تفترض الدراسة أن الاعتماد على خدمات المحاسبة السحابية من قبل المصارف التجارية (عينة الدراسة) يمكن أن يساهم في التخفيف من عبء المعايير وذلك من خلال (17) فقرة (سؤال) مقسمة إلى أربع أبعاد لكل منها (٤) فقرات (أسئلة) ماعدا البعد الرابع الذي كان يتضمن (٥) فقرات (أسئلة) لخصت حسب تسلسل درجة الإتفاق في الجدول رقم (٦) الآتي:

الجدول (٦): الإحصاء الوصفي لفقرات المتغير التابع

الابعاد	الفقرات	الوسط	درجة الإتفاق	الانحراف المعياري
البعد الأول: التخفيف من عبء الأفرات في المعايير وتفاصيلها	Q1	4.0870	81.74	.73607
	Q4	3.9783	79.57	.87679
	Q3	3.9457	78.91	.71659
	Q2	3.9022	78.04	.75680
متوسط بعد الاول				
البعد الثاني: التخفيف من عبء كلفة التحول إلى تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية	Q5	3.6848	73.70	1.19458
	Q8	3.6196	72.39	1.20295
	Q6	3.5326	70.65	1.17156
	Q7	3.5326	70.65	1.08386
متوسط بعد الثاني				
		3.5924	71.85	1.1632

الانحراف المعياري	درجة الإتفاق	الوسط	الفقرات	الابعاد
.89665	82.83	4.1413	Q9	البعد الثالث: التخفيف من عبء الوقت اللازم لاستكمال التحول إلى تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية
.77551	81.09	4.0543	Q11	
.85799	79.78	3.9891	Q10	
1.02774	78.04	3.9022	Q12	
.8895	80.44	4.0217		متوسط بعد الثالث
.68103	85.43	4.2717	Q13	البعد الرابع: التخفيف من عبء صعوبة فهم معايير الإبلاغ المالي الدولية والجهل بكيفية تطبيقها
.82041	85.00	4.2500	Q15	
.73176	81.09	4.0543	Q16	
.99946	79.35	3.9674	Q17	
.82332	77.61	3.8804	Q14	
.8112	81.70	4.0848		متوسط بعد الرابع
.9031	78.58	3.9290		المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

يبين الجدول رقم (٦) بأن المتوسط العام للمتغير التابع بلغ (3.9290) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (٣) بمقدار (0.9290) مما يدل على إتفاق العينة المبحوثة مع إختيار (أتفق) مع درجة اتفاق بلغت 78.58% وانحراف معياري محدود بلغ (0.9031) يدل على تقارب آراء العينة المبحوثة وعدم تشتتها حول فقرات قياس المتغير التابع.

وكما هو مبين في الجدول رقم (٦) فلقد حصل السؤال (Q13) على أكبر متوسط حيث بلغ (4.2717) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (٣) بمقدار (1.2717) مع درجة اتفاق بلغت (85.43%) وانحراف معياري بلغ (0.68103)، يليه السؤال (Q15) بمتوسط بلغ (4.2500) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (٣) بمقدار (1.2500) مع درجة اتفاق بلغت (85%) وإنحراف معياري بلغ (0.82041) في حين كان السؤال (Q7) في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (3.5326) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (٣) بمقدار (0.5326) مع درجة اتفاق بلغت (70.65%) وإنحراف معياري بمقدار (1.08386)، بينما كانت بقية الفقرات بمتوسطات ودرجات إتفاق متفاوتة تتراوح بينهما.

كما يبين الجدول رقم (٦) أيضاً بأن البعد الرابع حصل على أكبر متوسط حيث بلغ (4.0848) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (٣) بمقدار (1.0848) مع درجة اتفاق بلغت (81.7%) وانحراف معياري بمقدار (0.8112)، يليه البعد الثالث بمتوسط بلغ (4.0217) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (٣) بمقدار (1.0217) مع درجة اتفاق بلغت (80.44%) وانحراف معياري بمقدار (0.8895)، ثم البعد الأول بمتوسط بلغ (3.9783) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (٣) بمقدار (0.9783) مع درجة اتفاق بلغت (79.57%) وانحراف معياري بمقدار (0.7716)، في حين كان البعد الثاني بمتوسط بلغ (3.5924) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (٣) بمقدار (0.5924) مع درجة اتفاق بلغت (71.85%) وانحراف معياري بمقدار (1.1632).

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة: تم تصميم استمارة الاستبانة بمحاورها وأبعادها وفقراتها لاختبار الفرضيات والتي سيتم في هذا المبحث بيان تفصيلها وكالاتي

**الفرضية الأولى:**

**فرضية العدم:** لا وجود لمجموعة من الأعباء التي تقع على المصارف التجارية (عينة الدراسة) الملزمة بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

**الفرضية البديلة:** وجود مجموعة من الأعباء التي تقع على المصارف التجارية (عينة الدراسة) الملزمة بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

سيتم هنا اختبار وجود مجموعة من الأعباء التي تقع على المصارف التجارية (عينة الدراسة) الملزمة بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (المتغير الافتراضي) الذي تضمن (16) فقرة (سؤال) بالاعتماد على مدى اتفاقهم مع فرضية الدراسة وبالتحديد اختبار متوسط العينة يساوي المتوسط الافتراضي (3) لإجابات المبحوثين مقابل أكبر من المتوسط الافتراضي (3). وعلى هذا الأساس تم استخدام (اختبار t- المعلمي) وقد تم تلخيص النتائج في الجدول رقم (7):  
الجدول (7): اختبار t - لمتوسط إجابات المتغير الافتراضي (عبء المعايير المحاسبية)

قيمة معدل الإختبار = 3							
المتغير الافتراضي	الوسط الحسابي	فرق الوسطين	متوسط الخطأ المعياري	t المحسوبة	t الجدولية	درجات الحرية	قيمة P
عبء المعايير المحاسبية	3.9980	0.9980	0.03827	26.077	1.665	91	0.000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (7) بأن متوسط إجابات الإتفاق مع فرضية وجود المتغير الافتراضي بلغت (3.9980) وهو أكبر من متوسط مقياس ليكرت الخماسي بمقدار (0.9980) في حين كانت (قيمة-p) تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وبلغت (قيمة-t) المحسوبة (26.077) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات حرية تساوي (91) التي بلغت (1.665) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود مجموعة من الأعباء التي تقع على المصارف التجارية (عينة الدراسة) الملزمة بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والتي تم اختبارها وإمكانية تعميم نتائجها على المجتمع ككل.  
**الفرضية الثانية:**

**فرضية العدم:** لا يوجد إدراك لمزايا الاعتماد على خدمات المحاسبة السحابية من قبل الأفراد عينة الدراسة.

**الفرضية البديلة:** يوجد إدراك لمزايا الاعتماد على خدمات المحاسبة السحابية من قبل الأفراد عينة الدراسة.

سيتم هنا اختبار وجود إدراك لمزايا الاعتماد على خدمات المحاسبة السحابية من قبل الأفراد عينة الدراسة الذي تضمن (20) فقرة بالاعتماد على مدى اتفاقهم مع فرضية الرسالة وبالتحديد اختبار متوسط العينة يساوي المتوسط الافتراضي (3) لإجابات المبحوثين مقابل أكبر من المتوسط الافتراضي (3). وعلى هذا الأساس تم استخدام اختبار-t المعلمي ولخصت النتائج في الجدول رقم (8):

الجدول (٨): (اختبار-t) لمتوسط إجابات المتغير المستقل (مزايا الاعتماد على خدمات المحاسبة السحابية)

قيمة معدل الإختبار = 3							
المتغير المستقل	الوسط الحسابي	فرق الوسطين	متوسط الخطأ المعياري	t المحسوبة	t الجدولية	درجات الحرية	قيمة P
مزايا الاعتماد على خدمات المحاسبة السحابية	3.9337	0.9337	0.0439	21.261	1.665	91	0.000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٨) بأن متوسط إجابات الاتفاق مع فرضية وجود إدراك لمزايا الاعتماد على خدمات المحاسبة السحابية من قبل الأفراد عينة الدراسة بلغت (3.9337) وهو أكبر من متوسط مقياس ليكرت الخماسي بمقدار (0.9337) في حين كانت (قيمة-p) تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وبلغت (قيمة-t) المحسوبة (21.261) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات حرية تساوي (91) التي بلغت (1.665) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود إدراك لمزايا الاعتماد على خدمات المحاسبة السحابية من قبل الأفراد عينة الدراسة والتي تم اختبارها وإمكانية تعميم نتائجها على المجتمع ككل.

#### الفرضية الثالثة:

**فرضية العدم:** لا يوجد تأثير (وعلاقة) لاعتماد خدمات المحاسبة السحابية من قبل المصارف التجارية (عينة الدراسة) في التخفيف من عبء تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.  
**الفرضية البديلة:** يوجد تأثير (وعلاقة) لاعتماد خدمات المحاسبة السحابية من قبل المصارف التجارية (عينة الدراسة) في التخفيف من عبء تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.  
 يمثل الاعتماد على خدمات المحاسبة السحابية من قبل المصارف التجارية (عينة الدراسة) المتغير المستقل للدراسة في حين يمثل التخفيف من عبء تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية المتغير التابع فيها، وعلى هذا الأساس سيتم اختبار الفرضية من خلال تقدير الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) ومعامل التحديد وارتباط بيرسون واختباراتهم تحت مستوى المعنوية (0.05). وقد تم تلخيص النتائج في الجدول رقم (٩):

الجدول (٩): نموذج التأثير (والعلاقة) لاعتماد خدمات المحاسبة السحابية من قبل المصارف التجارية (عينة الدراسة) في التخفيف من عبء تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيم-p	F	R	R <sup>2</sup>
الثابتة	0.315	0.258	172.6	0.811	0.657
خدمات المحاسبة السحابية ميل الانحدار	0.919	0.000			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٩) نلاحظ أن اعتماد خدمات المحاسبة السحابية من قبل المصارف التجارية (عينة الدراسة) تفسر (65.7%) من التخفيف من عبء تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، كما نلاحظ أن (قيمة-F) المحسوبة تساوي (172.6) وهي أكبر من قيمتها الجدولية

تحت مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (1 و 90) التي بلغت (3.96) وهذا يعني أن النموذج المقدر ملائم للبيانات وهذا ما تؤكدته (قيمة-p) (الخاصة باختبار ميل الانحدار) التي تساوي (صفر) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود تأثير لاعتماد خدمات المحاسبة السحابية من قبل المصارف التجارية (عينة الدراسة) في التخفيف من عبء تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية مع وجود ارتباط طردي معنوي مقداره (81.1%). ولقياس التأثير فلقد تم صياغة نموذج الانحدار الخطي البسيط الآتي:

$$\hat{y}_i = 0.315 + 0.919x_i$$

### المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات: من خلال ما تم عرضه في الجانبين النظري والعملي من الدراسة فقد توصل الباحثان إلى الاستنتاجات الآتية:

١. تمثل خدمة المحاسبة السحابية (الحالية) والتي يقدمها عدد من المزودين حول العالم خدمة سحابية متطورة تضم عدداً من الخدمات المحاسبية المهمة التي يمكن تقديمها للعملاء، والتي تضم نطاقاً واسعاً من الخدمات (إعداد وتنظيم القوائم والتقارير المالية بحسب المعايير المحاسبية الدولية أو القواعد والمعايير المحلية، إعداد القوائم المالية المرحلية فضلاً عن التقارير الإدارية والكفوية والإنتاجية).

٢. تتباين الأسباب المؤدية لظهور حالة (عبء المعايير) بحسب عدد من المتغيرات والعوامل التي ترتبط بالبيئة المحيطة بالوحدات الاقتصادية المطبقة لهذه المعايير، وتشكل الأسباب الآتي ذكرها أهم تلك الأسباب (بحسب آراء الأفراد عينة الدراسة):

أ. الإفراط في معايير الإبلاغ المالي الدولية: وهو ما يشير إلى (وجود عدد كبير من معايير الإبلاغ المالي الدولية واحتوائها على الكثير من التفاصيل، فضلاً عن تعدد كل من أسس وطرق القياس وتعدد طرق العرض والإفصاح والإبلاغ المالي والإفراط في تفاصيلها).

ب. كلفة التحول إلى تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية: والتي تتضمن كلاً من (التكاليف الإضافية المدفوعة لفروع شركات التدقيق الدولية، تكاليف إعادة هيكلة نظم المعلومات المحاسبية لمواكبة متطلبات المعايير الدولية، وتكاليف إقامة الدورات وورش العمل اللازمة لإعداد وتطوير الكوادر البشرية العاملة في الوحدات الاقتصادية المحلية).

ج. الوقت اللازم لاستكمال التحول إلى تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية: والذي يتضمن كلاً من (الوقت اللازم للمحاسبين (المحليين) لفهم كل المعايير الدولية وتفصيلها، فضلاً عن الوقت اللازم لفهم الاختلافات المطلوب إجراؤها في النظم المحاسبية المعمول بها حالياً، والوقت اللازم لإعداد وتهيئة الكوادر المحاسبية داخل وخارج الوحدات الاقتصادية لجعلها قادرة على التعامل مع المعلومات الواردة في القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية).

د. صعوبة فهم معايير الإبلاغ المالي الدولية والجهل بكيفية تطبيقها: والناشئ عن (صعوبة مجازة التغييرات والتعديلات المستمرة على هذه المعايير، فضلاً عن صعوبة فهم المصطلحات المعقدة والتفاصيل التعريفية أو التفسيرية الكثيرة العدد التي تتضمنها تلك المعايير).

٣. تمثل خدمات المحاسبة السحابية نقلة نوعية في مجال العمل المحاسبي خصوصاً بالنسبة للوحدات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتلك الوحدات التي بدأت بتطبيق المعايير الدولية بشكل

إلزامي حيث تمتاز هذه الخدمات بمزايا كثيرة، والتي يعد من أهمها ما يأتي: (بحسب آراء الأفراد عينة الدراسة)

أ. تخفيض التكاليف: وذلك من خلال (تقليل المصاريف التشغيلية والرأسمالية اللازمة لشراء وتشغيل وصيانة وتحديث وتطوير البرامج المحاسبية الإلكترونية التقليدية، تقليل الأجر المدفوعة للمحاسبين ذوي التأهيل عالي المستوى، وتقليل التكاليف الخاصة بإجراءات عملية التدقيق بمراحلها المختلفة).

ب. سهولة الوصول والاستخدام: حيث تتيح خدمات المحاسبة السحابية فرصاً لـ (إمكانية وصول المستخدمين (ذوي العلاقة) إلى المعلومات على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، سهولة إيجاد الحلول والمعالجات التلقائية لمختلف العمليات والمعاملات والأحداث المالية المعقدة، وإمكانية الانتفاع من الخدمة من أي مكان ومن أي جهاز يؤمن الاتصال بالإنترنت).

ج. الحصول على المعلومات في الوقت الحقيقي: حيث تتيح خدمات المحاسبة السحابية إمكانية لـ (توفير معلومات مالية موثوقة وحديثة ومعدة بحسب معايير عالية الجودة، الوصول إلى البيانات في وقتها الحقيقي، وصول مستخدمين متعددين إلى المعلومات المطلوبة في الوقت نفسه وهو ما يسهل من عملية التواصل والتفاعل بينهم).

د. زيادة كفاءة العمل المحاسبي: وذلك من خلال (تعزيز كفاءة وفعالية أداء الوظائف المحاسبية في كل مرحلة من مراحل العمل المحاسبي، تقليل فرص حدوث الأخطاء (المتعمدة وغير المتعمدة)، زيادة مهارات المحاسبين المحليين عن طريق احتكاكهم بمهارات المتخصصين في الشركات العالمية المزودة لخدمات المحاسبة السحابية).

٤. يمكن للوحدات الاقتصادية (ومن ضمنها المصارف عينة الدراسة) ومن خلال الاعتماد على خدمات المحاسبة السحابية التخفيف من عبء المعايير المحاسبية وبشكل ملحوظ وذلك من خلال: (بحسب آراء الأفراد عينة الدراسة)

أ. التخفيف من عبء الوقت اللازم لاستكمال التحول إلى تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية: وذلك من خلال (السرعة في تنظيم وإعداد القوائم المالية وتقديمها إلى الأطراف المستفيدة بصورة مباشرة وفورية، إمكانية التعامل المباشر بين المحاسبين المحليين في الشركات المستخدمة والمحاسبين المتخصصين في الشركات المزودة وهو ما يسمح بصقل مهارات المحاسبين المحليين بصورة سريعة ومباشرة، وتقليص الإجراءات المرافقة لمراحل التحول إلى تطبيق المعايير الدولية وهو ما يؤدي إلى تقليل الوقت اللازم للقيام بهذه الإجراءات).

ب. التخفيف من عبء صعوبة فهم معايير الإبلاغ المالي الدولية والجهل بكيفية تطبيقها: وذلك من خلال (تنظيم وإعداد القوائم المالية بشكل يساعد على إنجاز عمليات المراجعة المعقدة لهذه القوائم بشكل أكثر سهولة وأقل كلفة، التقليل من احتمالية حدوث الأخطاء في عمليات تنظيم وإعداد القوائم المالية والنتيجة عن سوء فهم المعايير الدولية وتفاصيلها، وسهولة فهم كيفية تطبيق معيار دولي معين حتى في حالة عدم وجود نشاط مماثل في البيئة المحلية).

ج. التخفيف من عبء كلفة التحول إلى تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية: وذلك من خلال (التقليل من عدد الموظفين في الأقسام والشعب المحاسبية وبالتالي تقليل تكاليف الأجر المدفوعة لهم، التقليل من التكاليف اللازمة لتأهيل وتدريب وتطوير مهارات المحاسبين لفهم المعايير الدولية

ومعرفة كيفية تطبيقها، والتقليل من التكاليف المدفوعة للمحاسبين وشركات التدقيق المتخصصة لتنظيم وإعداد القوائم المالية ومراجعتها بعد ذلك).

د. التخفيف من عبء الإفراط في المعايير وتفصيلها: وذلك من خلال (تعهد الشركات المزودة لخدمات المحاسبة السحابية بتنظيم وإعداد القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية أو القواعد المحلية وهو ما ينعكس على إمكانية تخلص المحاسبين (في الوحدات الاقتصادية المستخدمة) من القيام بالكثير من الإجراءات والممارسات التي يجب أن يطبقوها وهو ما يساهم في إنجاز مهامهم بشكل أكثر كفاءة وفاعلية).

**ثانياً. التوصيات:** يمكن ومن خلال ما توصل إليه الباحثين من استنتاجات التوصية بما يأتي:

١. زيادة وعي إدارات الوحدات الاقتصادية (سواء الكبيرة منها أو الصغيرة والمتوسطة الحجم) بأهمية الاعتماد على خدمات المحاسبة السحابية لما لهذه الخدمات من مزايا ومنافع متعددة، والتي يمكن أن تنعكس إيجابياً على تطوير النظم المحاسبية في هذه الوحدات (وبضمنها المصارف عينة الدراسة).
٢. ضرورة حث مكاتب (وشركات) التدقيق المحلية على التوجه نحو تقديم خدمات المحاسبة السحابية لما يمكن أن يضيفه تقديم هذه الخدمات من منافع لهذه المكاتب (والشركات) من جانب، والمستخدمين المحليين الذين يلجؤون للتعامل مع الشركات (العالمية) المزودة والمجهولة المصدر من جانب آخر.
٣. على الجهات ذات العلاقة توفير عدد من المتطلبات التي يمكن من خلالها تسهيل عملية توجه الوحدات الاقتصادية المحلية نحو الاعتماد على خدمات المحاسبة السحابية ومن هذه المتطلبات ما يأتي:

أ. المتطلبات العامة والتي تقع مسؤولية توفيرها على الجهات الحكومية والمنظمات المهنية المحاسبية والسلطات التشريعية.

ب. المتطلبات المتعلقة بالوحدات المحاسبية المستخدمة لخدمات المحاسبة السحابية.

ج. المتطلبات المتعلقة بالشركات المزودة لخدمات المحاسبة السحابية.

٤. ضرورة قيام الجهات المهنية المنظمة لمهنة المحاسبة في الإقليم والعراق بتكثيف جهودها فيما يتعلق بإقامة الدورات والندوات وورش العمل التثقيفية والتعليمية المتعلقة بتوضيح كيفية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وبما تتضمنه من تفاصيل وذلك بالاستعانة بالمتخصصين (المحليين) في هذا المجال (سواء كانوا أكاديميين أو مهنيين).

٥. ضرورة قيام الجهات المهنية المنظمة لمهنة المحاسبة في الإقليم والعراق بالتنسيق مع الأطراف المتخصصة في الدول الإقليمية والدولية لتقديم الاستشارات ونقل الخبرات فيما يتعلق بكيفية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والاستفادة من تجارب هذه الدول في كيفية التعامل مع المشاكل المصاحبة لتطبيق هذه المعايير بما يتلاءم مع متطلبات البيئة المحلية.

**المصادر**

**أولاً. المصادر العربية:**

١. أحمد، بيمان إبراهيم، ٢٠٢٠، العوامل المؤثرة على توجه الشركات للاعتماد على المحاسبة السحابية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العاملة في إقليم كردستان، مجلة الفنون والأدب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد ٥٤، ١٦٤-١٧٨
٢. بلقاوي، احمد رياحي، ٢٠٠٩، نظرية محاسبية، ترجمة رياض العبد الله وطلال الجاوي، الجزء الاول، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

٣. حامد، أردلان إسماعيل، وفاضل، مالك محمد توفيق، والنعمي، باسمه فالح، ٢٠١٩، معوقات التحول من النظام المحاسبي الموحد إلى معايير المحاسبة الدولية في قطاع المصارف في إقليم كردستان/العراق (دراسة استطلاعية لآراء عينة من معدي القوائم المالية في المصارف ومراقبين في قسم مراقبة المصارف في البنك المركزي/فرع أربيل)، مجلة قةلاى زانست العلمية، المجلد ٤، العدد ٤، ١٢٥٥-١٢٩١.
٤. حسن، إيناس عبد الله وعبد الله، سيزار صالح، ٢٠٢٠، متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي في ظل التوجه نحو تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRSs): دراسة ميدانية في جامعات إقليم كردستان/العراق، مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو، مجلد ٨، العدد ٣، ٤٤٠-٤٦٤.
٥. خالد، مقدم، ٢٠١٦، معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية وتأثير جماعة الضغط: المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) الأدوات المالية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد ٢، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٨١-٩٦.
٦. طه، آلاء عبد الواحد ذنون، ٢٠١٨، التدقيق السحابي: انموذج الألفية المعاصر لتدقيق نظم المعلومات المحاسبية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة تكريت، المجلد ٤، العدد ٤٤، الجزء الأول، ٧٠-٩٩.
٧. كريمة، دينا عبد العليم، ٢٠٢١، أثر استخدام الحوسبة السحابية على جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على تطوير معايير التقارير المالية الدولية"، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد ٢٥، العدد ١، ٣٦٠ – ٤٠٨.

#### ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Abuamria F. M. J., Shaid M., Jaradat N., 2020, The Impact of Application of Cloud Accounting on Accounting Programs in Palestinian Universities, Journal of Economic, Administrative, and Legal Sciences, Vol. 4, Issue 6, pp. 79-94.
2. Ahmad. Mohd Junaid, Ahmad. Moneef, Anuddin, Ajmal Mohd, 2019, Barriers in Adoption of IFRS in Developed and Developing Economies: TIFS Framework, International Journal of Recent Technology and Engineering (IJRTE), Volume-8, Issue 4, pp. 506-5012
3. Alzobi A., 2017, The Effect of Cloud Computing on Elements of Accounting Information System, Global Journal of Management and Business Research, Vol. 11, No. 2, pp. 4-30.
4. Awad Ralph, 2011, Consideration on Cloud Computing for CPAs, The CPA Journal: New York, Vol. 81, Issue 9.
5. Boolaky, P.K., 2004, Determinants of Accounting Standards in The Southern African Development Community (SADC), Journal of Accounting Research. pp. 33-49.
6. De George, Emmanuel T. and Ferguson, Colin and Spear, Nasser, 2012, "How Much Does IFRS Cost? IFRS Adoption and Audit Fees, Accounting Review, Vol. 88, No. 2, Available at SSRN: <https://ssrn.com>
7. Dimitriu, Otilia & Matei, Marian, 2014, The Expansion of Accounting to the Cloud, SEA – Practical Application of Science, vol. 2, Issue 2(4), pp 237-240.
8. Dimitriu, Otilia & Matei, Matei, 2015, Cloud Accounting: A New Business Model in a Challenging Context, Procedia Economics and Finance, Vol. 32, pp: 665-671.

9. Dimitriu, Otilia & Matei, Matei, 2015, Accounting in the Cloud, Joint international conference of Make Learn (Management, Knowledge and Learning) and TIIM (Technology Innovation and Industrial Management), Italy,
10. Dinh, Thi NgocThu, 2014, International Accounting Standards/International Financial Reporting Standards Versus Vietnamese Accounting Standards, Lahti University of Applied Sciences Degree programmer in International Business Thesis.
11. ICAEW, 2015. Moving to IFRS reporting: seven lessons learned from the European experience.
12. Khomone A., & Sergy G., 2016, Performance Evaluation of Cloud Computing: Accounting for Expenses on Information Security, Proceeding to the 18th Conference of FRUCT Association.
13. Mihalache D. Arsenie-Samoil, 2011, Cloud Accounting, Ovidius University Annals, Economic Sciences Series, Vol. XI, Issue 2, pp. 782-787.
14. Modi Piyush M., Cloud Accounting-It's Benefits and Challenges, International Journal of Trend in Scientific Research and Development (IJTSRD), Vol. 2, Issue2.
15. Ozdemir Serkan & Elitas Cemal, 2015, The Risks of Cloud Computing Field and The Solution Offers: The Case of Turkey, Journal of Business Research – Turk, 7/1, pp. 43-59.
16. Power, Phillip., 2017, Cloud Accounting Clear or Cloudy, South Perth, [www.ffca.com.au](http://www.ffca.com.au).
17. Prichici Cristina & Ionescu Bogdan S., 2015, Cloud Accounting-A New Paradigm of Accounting Policies, SEA- Practical Application of Science, Romanian Foundation for Business Intelligence, Vol. 3, Issue 1 (7), pp. 489-496.
18. Singl, H., & Seehan D., 2012, Current Trend in Cloud Computing: A Survey of Cloud Computing System, International of Electronics and Computing Science, pp. 1-17.
19. Sorrentino M., 2013, L'accounting Standard Overload: L'hangman's Noose, Delle Small Business Anglosassoni, Rivista Piccola Impresa/Small Business, n.2.
20. Sorrentino, M., & Smarra, M., 2014, The Burden of Accounting Standards for Small and Medium Enterprises, A Suggestive Solution Corporate Ownership & Control, 11 (4-1), pp. 223-232, <https://doi.org/10.22495/cocv11i4c1p7>
21. Stuchbery, Tate, 2017, The Reporting Entity Concept in Australia: An Exploration of the Impact and Comparison to International Standards, Ca Foscari University of Venice.
22. Stein A., Compitlli V., & Mezzio S., 2020, Managing the Impact of Cloud Computing, CPA Journal, Vol. 3, No. 2, pp. 23-34.
23. Wahhab, Asaad Mohammed, Abdulhussein, Ali Azher Subhi. Al-Shammari, Mushtaq Talib Abdul-Ameer, 2020, The Influence of Cloud Accounting Applications on The Accounting and Auditing Profession in Iraq, Palarch's Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology, 17 (3), pp. 2185-2201, ISSN 1567-214x.
24. Zhang. Cancan, 2014, Challenges and Strategies of Promoting Cloud Accounting, Management & Engineering journal homepage: [www.seiofbluemountain.com](http://www.seiofbluemountain.com), pp 79-82.